

٣ - الوضع الاجتماعي: ممّا لا شك فيه ان تلك المرحلة، وبسبب المستجدات الطارئة على أوضاع الشعب الفلسطيني، شهدت، خلال حقبتَي الخمسينات والستينات، تغيرات موضوعية على المستوى الاجتماعي، طاولت البنية الاجتماعية بكاملها، بدءاً من تكوين الأسرة الحديثة في مواجهة البنية العشائرية والعائلة الكبيرة التي كانت سائدة في الماضي، وما يتعلق بها من مفاهيم وأعراف وعادات موروثية انحسرت لمصلحة الوضع الجديد الناشئ. أمّا العلاقات الاجتماعية، التي سادت في ظل الوضع الجديد، فلم تكن مستقرة، بل قابلة للتغير، وتخضع للمد والجزر كلما طرأت مستجدات جديدة على بنية التجمع الفلسطيني الواحد، في المكان الواحد، وتختلف، بالتالي، من تجمّع إلى آخر حسب مستوى التطور في البلد المضيف، وتطور النظام السياسي، والاجتماعي، القائم فيه.

ولا نستطيع القول، ان ما حدث على المستوى الاجتماعي، لجهة تبدل المفاهيم، كان انقلاباً جذرياً فجائياً، بل حدث تدريجياً، بادئاً باهتزاز وخلخلة في العلاقات السائدة.

وكان ما يربط الفلسطينيين، في هجراتهم وأماكن تجمعاتهم، ليس الوحدة الاقتصادية - الاجتماعية في المخيم، بل الوحدة القومية، النابعة من ميل طبيعي الى الاحتمااء ببعضهم في مواجهة القمع السياسي والاضطهاد. ولأن العلاقات الاجتماعية السائدة لم تكن وليدة انعكاس لعلاقات انتاج، فقد كانت خليطاً من المفاهيم التقليدية والاستجابية الاجبارية لضرورات الواقع المستجد، وما يفرضه من قيم حديثة نقیضة لما درج عليه الناس عموماً.

ففي المخيم الواحد، الذي لم يكن يشكّل سوى وحدة جغرافية للفلسطينيين، يلمس المرء، أحياناً، تبايناً في أنماط العلاقات الاجتماعية والعادات بين بيت وآخر، وبين حيّ وآخر؛ أو التشابه في العادات الذي يمكن ملاحظته بسبب تحدر التجمع من قرية واحدة، أو مدينة واحدة. وقد ساهم هذا الوضع في اكتساب عادات جديدة وزيادة في خلخلة المفاهيم التقليدية. أمّا ما كان يوحد الفلسطينيين، في شتاتهم، فهو الحرص الوطني على هويتهم والحنين الى الوطن والأمال التي تداعبهم في العودة؛ تلك الأمال التي كانت تنتعش كلما حدث تحرك سياسي على الصعيد العربي، أو الدولي، أو استصدار قرار من الأمم المتحدة. وهذا الحس هو الذي انعش، لاحقاً، الحركة السياسية الفلسطينية، وساهم في بلورتها.

ففي سوريا، ساهم تطور النظام الاجتماعي، والسياسي، في تأثر التجمّعات الفلسطينية بالمستوى الحضاري الأخذ في التطور، وبخصوصاً في اطار شروط السماح للفلسطينيين بالاندماج في المجتمع السوري. وانعكس هذا التأثير بشكله الايجابي، لاحقاً، في اطار نهوض البرجوازية السورية، واجراء تعديلات جوهرية في نمط العلاقات الانتاجية في المجتمع السوري. وهذا، بدوره، أدّى الى تراجع مفاهيم العشيرة وسط التجمع الفلسطيني، وسيادة مفاهيم أكثر تقدمية ووعياً في العائلة الصغيرة والموقف من المرأة.

أمّا في الاردن، فكان التفاوت الحضاري واضحاً بين مجتمع البداوة الاردني والفلسطينيين القادمين. وبدل ان يحدث تأثيراً ايجابياً فيهم، كان على الفلسطينيين عبء تطوير المجتمع الاردني، فتأخرت، بشكل ملحوظ، عوامل تطوير المجتمع وارتقائه والتخلّص من العادات والأعراف التقليدية. وعلى الرغم من المكتسبات الايجابية، على صعيد العمل والتعلّم بالنسبة الى المرأة، إلا ان السمة الغالبة لواقع المرأة الاجتماعي كانت خضوعها لسلطة أعراف وقيم متخلفة تحدّ من مكانتها، على الرغم من تطوّر وضعها موضوعياً.